إن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية هي كيان مستقل ومختلف عن وزارة الخارجية أنشأه الكونجرس الأمريكي وهو هيئة استشارية حكومية مستقلة مؤيدة من كلٍ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري تراقب الحرية الدينية على مستوى العالم وتُعد التوصيات المتعلقة بالسياسات للرئيس، ووزير الخارجية، والكونجرس. تبنى اللجنة هذه التوصيات على ولايتنا القانونية وعلى المعايير الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الوثائق الدولية. يمثل التقرير السنوي لعام 2016 تتويجًا للعمل الذي قام به المفوضون والموظفون المحترفون على مدار العام لتوثيق الانتهاكات على الأرض وإعداد توصيات مستقلة لحكومة الولايات المتحدة. يغطي تقرير عام 2016 الفترة من 1 فبراير، 2015 وحتى 29 فبراير 2016، وإن كانت بعض القضايا والأحداث الهامة التي وقعت بعد هذا الإطار الزمني قد ذُكرت في التقرير.

سوريا

النتائج الرئيسية: إن الطوائف الدينية في سوريا محرومة بشكل كبير من الحرية الدينية، بسبب تصرفات نظام الرئيس بشار الأسد وعناصر المعارضة المسلحة والجماعات المصنفة من جانب الولايات المتحدة على أنها جماعات إرهابية، وخاصة جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروفة باسم داعش)، وغيرهما من الجماعات الأخرى. لقد تطورت الأزمة السورية لتصبح صراعًا طائفيًا واسع النطاق. يواصل نظام الأسد استهدافه للمدنيين من المسلمين السُنّة العرب وغيرهم من الأفراد أو الجماعات المعارضة له، من خلال القصف العشوائي والحصار والمجاعات واستخدام الأسلحة الكيميائية. ويستهدف تنظيم داعش النظام ومؤيديه والأقليات الدينية وأي مسلمين يعارضون أيديولوجيته الدينية العنيفة. ووثقت الجماعات السورية والدولية على حد سواء هجمات على دور العبادة وعمليات اختطاف وقتل للزعماء الدينيين وقطع الرؤوس وعمليات القتل الجماعي لأي شخص لا يخضع لسيطرة تنظيم داعش وسلطته. ونظرًا للأفعال الجماعية التي يقوم بها نظام بشار الأسد وعناصر المعارضة المسلحة والجماعات المصنفة من جانب الولايات المتحدة على أنها جماعات إرهابية، فإن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية توصي في تقريرها لعام 2016 أن تُصنف سوريا على أنها "دولة تثير اهتمامًا خاصًا" بموجب قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA)، كما أوصت بذلك من قبل منذ عام 2014.

الخلفية

إن الحكم الاستبدادي الوحشي لعائلة الأسد الذي استمر لما يزيد عن 40 عامًا هو السبب في خلق الظروف السياسية للصراع الحالي ولم يُسمح بأي معارضة سياسية في ظل حكم كل من حافظ وبشار الأسد بينما سُمح لقوات الأمن السورية بارتكاب انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان لقهر كل من ينتقد الحكومة. نصّب حافظ الأسد نفسه رئيسًا للبلاد في عام 1970 وهو موالٍ للطائفة العلوية الأقلية المنبثقة من الشيعة. ولكي يحكم سيطرته على جميع فئات المجتمع السوري، قلّد العلويين الموالين له المناصب المهمة بالحكومة والجيش وقوات الأمن وقمع المعارضة السياسية من السكان العرب السُنَّة الذين يمثلون الأغلبية. وبعد موت حافظ في يونيو 2000، خلفه ولده بشار. وبينما كانت الآمال معلقة على بشار الأسد في بدء عهد جديد من الانفتاح السياسي، إلا أنه أبقى على الوضع الراهن الذي تركه أبوه من القيود السياسية الصارمة لقمع أي معارضة.

بدأ الصراع السوري الراهن في مارس من عام 2011 باحتجاجات سلمية تدعو في بداية الأمر إلى إصلاحات ديمقراطية وإلغاء قانون الطوارئ التعسفي، وإفساح مجال للأحزاب السياسية لمنافسة حزب البعث الحاكم. ومع تنامي الاحتجاجات في أنحاء البلاد، أمر الرئيس بهجوم وحشي لفض التجمعات التي حظيت بتغطية واسعة النطاق في وسائط الإعلام الدولية. ونتيجة لذلك، تصاعد العنف بسرعة في أنحاء البلاد. وفي الفترة من منتصف 2012 حتى أواخر هذا العام، تحول الصراع بين الحكومة والمتظاهرين إلى مواجهة عسكرية كاملة.

وفي منتصف عام 2011، أطلقت الحكومة سراح الكثير من السجناء الذين تم تصنيفهم باسم "الأصوليين الإسلاميين" ومن بينهم الشخصيات البارزة من السُنَّة الذين أصبحوا قادة في جبهة النصرة وتنظيم داعش والفصائل الأخرى ويسرت "أسلمة" المعارضة المسلحة. وقام الرئيس الأسد ونظامه باللعب على وتر المخاوف الطائفية، حيث صرح تكرارًا أنه كان يحارب "الفصائل الإسلامية المتطرفة" التي كانت تعمل على زيادة التوترات الطائفية. وبعد خمس سنوات من الصراع، خلص الكثير من المسلمين السُنَّة إلى ربط المسلمين الشيعة والعلويين بنظام الرئيس الأسد العلوي ويؤمن الكثير من المسلمين الشيعة

والعلويين والمسيحيين والجماعات الأخرى بأنهم سيُقتلون على يد تنظيم داعش والجماعات السُنية المتطرفة الأخرى إذا سقطت حكومة الأسد.

وأدت مشاركة الأطراف الدولية الفاعلة إلى نتائج مختلطة ولكنها ساهمت في حالات كثيرة في زيادة حدة التوترات العرقية الطائفية في جميع أنحاء البلاد. ومن ناحية أخرى، قدمت جماعة حزب الله المدعومة من إيران والمصنفة من جانب الولايات المتحدة على أنها جماعات إرهابية الدعم العسكري للجيش العربي السوري. وقد وثقت جماعات حقوق الإنسان الشعارات الطائفية التي أطلقتها جماعة حزب الله ضد المسلمين السُنَّة. إضافة إلى ذلك، يسرت الهدنة والمفاوضات التي تشرف عليها وتنظمها أحيانًا إيران وحزب الله الترحيل القسري للمسلمين السُنَّة إلى شمال سوريا والمسلمين الشيعة إلى دمشق. وتنكر الحكومة الروسية أنها أطلقت على تدخلها في سوريا "الحرب المقدسة" وتشكك في صحة الصور الملتقطة للقساوسة الأرثوذكس الروس وهم يباركون القذائف الموجهة إلى سوريا. ولكنها ساوت بين عناصر المعارضة المسلحة المعتدلين والمتمردين الشيشان المتطرفين محاولة نزع المشروعية عن أهدافها. علاوةً على ذلك، واعتبارًا من سبتمبر 2015، لم يحصل على وضع قانوني في روسيا سوى 2000 من 12000 لاجئ سوري فقط (معظمهم من السيركاسيين)، وذلك وفقًا لخدمة الهجرة الاتحادية في روسيا. في غضون ذلك، خضعت المعارضة المسلحة التي تلقت الدعم من دول مختلفة من بينها المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا لقيادة الفصائل الإسلامية على الأرض أولاً. وقد أنشأت كثير من هذه الجماعات محاكم شرعية وفرضت القوانين الإسلامية، مثل تحريم بيع المشروبات الكحولية وتناولها. لم تنجح المعارضة السياسية والعسكرية في جذب الأقليات العرقية والطائفية للانضمام إلى صفوفها، تاركة طوائف مثل الأكراد والدروز والمسيحيين يشعرون بالإقصاء والتهميش في العملية السياسية، حتى لو كانوا غير مؤيدين لنظام الأسد. وعلى الرغم من أن الجماعات الأقلية لم تُجبر على الخروج من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، فإنها شعرت بالحاجة إلى الابتعاد عن الأنظار أحيانًا وارتداء الزي الإسلامي وتجنب الذهاب إلى مؤسساتهم الدينية حتى لا يلفتوا الانتباه.

هاجمت داعش الجماعات الموالية للأسد والمعارضة له على حد سواء، وعلى الرغم من تمكنها من الاستيلاء إقليم كبير في عام 2014، فإنها فقدت الإقليم في عام 2015. ووفقًا لبعض التقديرات، فقدت داعش من 10 إلى 20 بالمائة من أراضيها في سوريا، إلى جانب آبار النفط ومصافي النفط والقواعد العسكرية. وعلى الرغم من النكسات العسكرية التي باء بها التحالف ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة والمعارضة المسلحة، إلا أن أسلوب داعش في الحكم لا يزال وحشيًا. صدرت تقارير من كل الجماعات، بما في ذلك المسلمين والمسيحيين والاسماعيليين وغيرهم تفيد بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تشمل قطع الرؤوس والاغتصاب والقتل وتعذيب المدنيين والرموز الدينية وتدمير المساجد والكنائس.

وقد أدى الصراع الذي دام لأكثر من خمس سنوات إلى أزمة إنسانية طاحنة. وزاد عدد القتلى عن 250000 قتيل وفقًا لمعظم المصادر. وبحلول يناير 2016، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 4.7 ملايين لاجئ سوري في الدول المجاورة وأكثر من 6.5 ملايين مشرد داخلي وما يزيد عن 140000 طفل مولود بلا جنسية. تشكل هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين عبئًا على الموارد وتؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية في الدول المجاورة.

وقبل نشوب الصراع في 2011، كانت سوريا موطنًا لجماعات دينية متعددة. وبناءً على الإحصاءات الرسمية للحكومة السورية تقدر الحكومة الأمريكية أن الديموغرافية الدينية للدولة قبل الصراع كانت كما يلي: 87 بالمائة مسلمون (يتألفون من 74 بالمائة سُنَّة و13 بالمائة علويين وإسماعيليين وشيعة) و10 بالمائة مسيحيون، وثلاثة بالمائة دروز وعدد صغير جدًا من اليهود في دمشق وحلب. وتتضمن التقديرات الأخرى لعام 2010 الانخفاض التالي: 92.8 مسلمون و5.2 بالمائة مسيحيون واثنان بالمائة بلا دين وتشكل كل الجماعات الأخرى أقل من 0.1 بالمائة.

ظروف الحرية الدينية 2015-2016

الانتهاكات المرتكبة من جانب نظام الأسد والجماعات التابعة له: وفقًا لجماعات حقوق الإنسان، استهدف النظام وحلفاؤه، روسيا وحزب الله المدعوم من إيران الأحياء السكنية والأسواق والمدارس والمستشفيات الخاصة بالمسلمين السُنّة العرب في المقام الأول. لقد اكتشفت الأمم المتحدة وكثير من الدول الأعضاء التابعة لها، بما في ذلك الولايات المتحدة، استخدام الاغتصاب وعمليات القتل خارج نطاق القانون والمجاعات وهجمات القناصة والتعذيب على يد نظام الأسد والقوات التابعة له محاولاً الحفاظ على السلطة. بالإضافة إلى ذلك، اتُّهمت الوحدات شبه العسكرية، المعروفة سابقًا باسم الشبيحة والمعروفة الآن باسم قوات الدفاع الوطني، بالابتزاز والسلب والاختطاف والقتل خارج نطاق القانون. ووصف الكثير قوات الدفاع الوطني

بأنها "عصابات تشبه المافيا" تشكلت على غرار قوة المقاومة الإيرانية الباسيج، التي تتألف معظمها من المحاربين الشيعة والعلويين (ومنهم الإناث).

وفقًا للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قتل النظام السوري ما يزيد عن 12000 مدني وقتلت القوات الروسية 832 مدنيًّا، خلال عام 2015. وتم اعتقال 6909 أفراد من بينهم 452 طفلاً ومات تحت التعذيب 1546 فردًا. ووفقًا لمصادر عديدة، استخدم النظام الأسلحة الكيميائية 64 مرة على الأقل. وفي عام 2015، استهدف النظام 166 دار عبادة على الأقل. وبشكل أكثر تحديدًا، استهدفت قوات الحكومة 50 إلى 63 بالمائة من دور العبادة المسيحية منذ عام 2011، وذلك وفقًا لمصادر متنوعة. كما وقع أفراد الطائفة المسيحية ضحايا للحكومة السورية. ومنذ عام 2011، قُتل 50 مسيحيًا على الأقل وظل 450 محتجزين، ولكن الأعداد غير مؤكدة. وشُنت هجمات على المكاتب المسيحية للجمعيات الخيرية والجماعات المؤيدة للديمقراطية وكان من بين المحتجزين والقتلى الناشطون المسيحيون البارزون في مجال الحقوق المدنية والعاملون في المجال الإنساني والزعماء الدينيون.

الانتهاكات من جانب تنظيم داعش: لا يميز تنظيم داعش بين الطوائف والأعراق في محاولته للاستيلاء على أرضه والحفاظ على سيطرته عليها. وقد أسس هياكل حكم وحشية تطبق قوانين الشريعة الصارمة على الجميع، منتهكًا بذلك الأصول القانونية ومعايير حقوق الإنسان الدولية. ومنذ عام 2014، قتل تنظيم داعش سبعة على الأقل من الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني غير السوريين، ومن بينهم الأمريكيان جيمس فولي وكايلا ميولر. ووفقًا للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قتل تنظيم داعش ما يزيد عن 5800 فرد في سوريا منذ عام 2014، 97 بالمائة على الأقل منهم من المسلمين. وأفادت التقارير أن داعش قتلت 100 فرد على الأقل من الطوائف ذات الأقلية الدينية، من بينهم 50 مسيحيًّا. إضافة إلى ذلك، منذ عام 2014، اختطف تنظيم داعش 450 مسيحيًّا؛ وحررهم بشكل دوري في مجموعات صغيرة (من 10 إلى 20 كل مرة) من خلال المفاوضات بين تنظيم داعش والقبائل العربية السُنية، ولكن ظل ما يقرب من 150 رهن الأسر. كما اختطف تنظيم داعش الزعماء المسيحيين المشهورين، ومن بينهم القس اليسوعي الإيطالي باولو دالوليو. وقد هاجمت الجماعة جميع الكنائس والمساجد غير التابعة للسُنَّة في المناطق التي تسيطر عليها وأغلقتها، وكانت تدمر المباني تمامًا أو تحولها إلى مبانٍ إدارية أو قواعد عسكرية لداعش. وهناك شواهد أيضًا على استيلاء تنظيم داعش وغيره من الجماعات أخرى المتطرفة على المواقع الأثرية والأعمال الفنية المسيحية بالسوق السوداء وبيعها. وفي ديسمبر عام 2015، خلصت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية إلى أن تنظيم داعش كان يرتكب جرائم الإبادة الجماعية ضد الطوائف المسيحية واليزيدية والشيعة والتركمان والشبك في المناطق التي يسيطر عليها في سوريا والعراق وجرائم ضد الإنسانية وضد هذه الجماعات وجماعات أخرى. وبعد انقضاء الفترة المشمولة بالتقرير، في 17 مارس 2016، أعلن وزير الخارجية جون كيري في تقديره أن تنظيم داعش "مسؤول عن الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الجماعات في المناطق الخاضعة لسيطرته، والتي تشمل اليزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة كما أنه مسؤول عن الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي التي ارتكبها في حق هذه الجماعات ذاتها وفي بعض الحالات ضد المسلمين السُنَّة والأكراد والأقليات الأخرى أيضًا".

جماعات المعارضة المسلحة: تختلف ظروف الحرية الدينية حسب الموقع. وأفادت التقارير أن هناك 228 جماعة معارضة مسلحة على الأقل، تتراوح بين جبهة النصرة وحلفائها وجماعات المعارضة المعتدلة المستقلة المدعومة من الولايات المتحدة. ولكن لم تنتهك كل الجماعات الحرية الدينية بنفس الدرجة. ففي إدلب وحلب، حيث تعد النصرة الجماعة الأقوى، تخفي الأقليات الدينية هويتها (على سبيل المثال، يُحجم المسيحيون عن بيع المشروبات الكحولية ويرتدون الزي الإسلامي)، على الرغم من أنهم لم يُجبروا على ترك منازلهم. وقد صنفت بعض الجماعات المسلحة الصدامات على أساس الهوية الدينية كأعمال فردية لا تؤيدها قيادة الجماعة. على سبيل المثال، في يونيو 2015، بعد أن أحكم جيش الفتح سيطرته على محافظة إدلب، كانت هناك اشتباكات بين القرويين وجبهة النصرة أدت إلى وفاة 12 فردًا من الدروز المتهمين بموالاتهم للنظام. استطاع وليد جنبلاط، الزعيم الدرزي المعروف في لبنان أن يتوسط بين الجماعتين ونسبت جبهة النصرة عمليات القتل إلى الجنود كأفراد وعاقبت مرتكبيها. وفي حادث آخر تناقلته وسائل الإعلام على نطاق واسع في نوفمبر 2015، وضعت الجماعة المسلحة جيش الإسلام 700 جندي علوي وعائلاتهم في 100 قفص في الغوطة الشرقية. وقالت الجماعة إن استخدام العلويين كدروع بشرية كان أمرًا مقبولاً لأنه حمى مئات الآلاف من السكان تحت الحصار من القصف الجوي لنظام الأسد. ولكن بفضل الضغط الدولي، تم تحرير العلويين من الأقفاص في اليوم التالي.

جماعات المعارضة السياسية: خلال معظم عام 2015، استمر تمثيل الأقليات غير كافٍ في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهو المنظمة التي اعترفت بها الولايات المتحدة كممثل شرعي عن الشعب السوري. واستمر نقص التمويل والمستقبل الغامض والنزاعات بين السوريين في إعاقة قدرة المنظمة على حماية مصالح جميع السوريين، وبخاصة المنتمون إلى أقليات دينية. وفي أكتوبر 2015، أطلق الفريق الدولي لدعم سورية الذي يتضمن الولايات المتحدة، عملية فيينا. ترمي هذه العملية السياسية إلى ضم السوريين من خلفيات عرقية وطائفية متنوعة إلى المفاوضات السياسية مع نظام الأسد.

الجماعات الكردية: ظل الفريق العسكري الكردي، المعروف باسم وحدات الحماية الشعبية من الفرق المسلحة الأكثر قدرة على القتال ضد داعش. وبالرغم من ذلك، اتهمت جماعات حقوق الإنسان كلاً من وحدات الحماية الشعبية والإدارة الكردية في منطقة كردستان السورية الخاضعة للحكم الذاتي بحكم الواقع في شمال سوريا بهدم قرى ومنازل العرب والتركمان وطرد الجماعات غير الكردية من أراضي كردستان السورية أو منعهم من العودة إلى ديارهم. أما الفرق الكردية، بما فيها قيادة كردستان السورية فقد أنكرت هذه الاتهامات وأدانت عمليات الهدم في القتال بين وحدات الحماية الشعبية وداعش أو القوات الجوية للجيش السوري العربي. كما أنكرت كردستان العربية منع غير الأكراد من العودة إلى ديارهم، باستثناء العائلات التي تعتقد أنها لا تزال على اتصال بأفراد من تنظيم داعش.

سياسة الولايات المتحدة

في 18 أغسطس 2011، وبعد خمسة أشهر فقط من نشوب الصراع في سوريا، دعا الرئيس أوباما الرئيس الأسد إلى التنحي عن السلطة وأصدر أمرًا تنفيذيًا بتجميد جميع أصول الحكومة السورية على الفور بموجب الولاية القضائية للولايات المتحدة. كما حظر على الأمريكيين المشاركة في أي معاملات تتضمن الحكومة السورية. في عام 2012، أغلقت الولايات المتحدة سفارتها في دمشق وفي مارس 2014، أمرت بإغلاق السفارة السورية وقنصلياتها في الولايات المتحدة. في ديسمبر 2012، اعترفت الحكومة الأمريكية بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كممثل شرعي عن الشعب السوري وفي مايو 2014، اعترفت بمكاتبه في واشنطن العاصمة ونيويورك كبعثات دبلوماسية أجنبية. لكن لم يصل الحد إلى الاعتراف بالائتلاف بوصفه الحكومة الرسمية لسوريا.

منذ عام 2011، وفرت الحكومة الأمريكية ما يزيد عن 4.5 مليارات دولار للمساعدات الإنسانية المقدمة للسوريين والدول المجاورة التي تتعامل مع الأزمة السورية؛ وتم توفير 1.6 مليار دولار في عام 2015 وحده. وفر التمويل الدعم لأنشطة وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى جانب هيئات أخرى. ومن الجهود التي تدعمها الولايات المتحدة التدريبات المقدمة للمجتمع المدني وبناء قدرات المجالس المحلية والدعم الصحي والطبي ومشروعات التعليم والمساعدة الغذائية والدعم النفسي وإصلاح المآوي وتنمية مصادر الرزق.

تواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى حل سياسي للأزمة السورية. جمعت عملية فيينا، التي تم إطلاقها في أكتوبر عام 2015 الفريق الدولي لدعم سورية، الذي يتألف من جامعة الدول العربية والصين ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة. في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع الفريق الدولي لدعم سورية: في أكتوبر ونوفمبر عام 2015 وفبراير عام 2016. نتج عن هذه العملية بيان فيينا، وهو عبارة عن وثيقة إطار عمل لعملية انتقال سياسي تمتلكها وتقودها سوريا بناءً على بيان جينيف 2012.

تقود الولايات المتحدة التحالف ضد داعش، الذي يطلق عليه عملية الحل الجذري، ويشمل 65 دولة. وتشمل دول التحالف التي توجه ضربات جوية أستراليا والبحرين وكندا وفرنسا والأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وقد وجه التحالف ما يزيد عن 10000 ضربة جوية من بينها 3500 ضربة على الأقل في سوريا ونفذت معظم هذه الضربات الولايات المتحدة. وفي يناير 2016، تجاوزت التكلفة الإجمالية للعمليات ضد داعش 6 مليارات دولار. وفي أكتوبر 2015، أعلن الرئيس أوباما نشر 50 جنديًا من قوات العمليات الخاصة لتدريب القوات المحاربة لداعش ولكنها لن تؤدي دورًا مباشرًا في المعركة. ومن النجاح الذي حققه التحالف انسحاب داعش من عين العرب وتل أبيض، حيث

تقع كلتا المدينتين على طول الحدود التركية السورية. إن الدعم الجوي المقدم من الولايات المتحدة وحلفائها إلى وحدات الحماية الشعبية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في محافظة الحسكة منع تنظيم داعش من الزحف إلى مناطق جديدة في شمال شرق سوريا، وهو الأمر الذي كانت تستطيعه داعش بنجاح قبل الضربات الجوية.

التوصيات

ومنذ عام 2011، عانت كل الجماعات الطائفية والعرقية في سوريا من شتى أشكال الاضطهاد، بما في ذلك المسيحيون والدروز والشيعة والمسلمون السُنَّة والعلويون والتركمان. يحتاج ما يزيد عن 13.5 مليون شخص في سوريا إلى المساعدة الإنسانية، وتشكل حماية حقوق الإنسان والحرية الدينية تحديات خاصة. توصي اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية إضافةً إلى مواصلة السعي إلى وضع حد للصراع السوري، بأنه ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تصنّف سوريا كدولة تثير اهتمامًا خاصًا وينبغي على الحكومة الأمريكية القيام بما يلي:

- إدانة الاضطهاد الوحشي والجرائم التي يرتكبها نظام الأسد ضد الإنسانية في حق المسلمين السُنَّة وغيرهم وحث الدول الأخرى أن تحذو حذوها؛

- حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأعضاء به على تنفيذ القرارات المصدق عليها بدقة والالتزام بها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن رقم 2118 (نزع الأسلحة الكيميائية السورية) و2139 (الدعوة إلى وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة ووضع حد لاستخدام البراميل المتفجرة) و2165 (الموافقة على وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع) و2209 (الدعوة إلى وضع حد لاستخدام قنابل الكلور) و2254 (وقف إطلاق النار ووضع خارطة طريق للسلام في سوريا)؛

- مواصلة الدعوة إلى تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد، أسوةً بالنماذج المستخدمة في السودان وليبيا؛

- الدعوة إلى دعم عمل إحالة من مجلس الأمن الدولي إلى محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في انتهاكات تنظيم داعش في العراق وسوريا ضد الأقليات الدينية والعرقية؛

- حث الائتلاف الدولي لمواجهة داعش في اجتماعاته الدولية المستمرة على اتخاذ إجراءات لحماية الأقليات الدينية والعرقية الأكثر ضعفًا ومساعدتها، ويشمل ذلك زيادة المساعدات الإنسانية العاجلة وإعطاء الأولوية لإعادة توطين الفئات الأكثر ضعفًا بدول أخرى وتوفير الدعم طويل الأجل في الدول المضيفة لمن يرغبون في العودة إلى أوطانهم بعد الصراع؛

- ضمان إعطاء الحرية الدينية والتنوع الديني أولوية أعلى في عملية فيينا عن طريق تشجيع كل من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وأي فرق تفاوض يشكلها الفريق الدولي لدعم سورية على احتواء كل الجماعات الدينية والعرقية؛ كما ينبغي على الفريق الدولي لدعم سورية أن يقدم التدريب لفرق التفاوض بشأن معايير حقوق الإنسان الدولية؛

- ضمان أن يكون تخطيط حكومة الولايات المتحدة لسوريا ما بعد الصراع جهدًا "يشمل الحكومة كلها" ويتضمن النظر في القضايا التي تتعلق بالحرية الدينية وما يتعلق بها من حقوق الإنسان، وأن تتم استشارة اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية وغيرها من الخبراء حول تلك القضايا في الحكومة الأمريكية على النحو الملائم؛

- الشروع في محاولة بين وكالات الأمم المتحدة المختصة، والمنظمات غير الحكومية، ومن يسير في مضمارهم من الشركاء في الائتلاف العالمي لمواجهة تنظيم داعش لتمويل وتطوير البرامج التي تدعم التسامح بين الأديان وداخلها، والتخفيف من التوترات الطائفية، وتعزيز الاحترام للحرية الدينية وما يتعلق بها من حقوق في البلدان المجاورة المستضيفة للاجئين (خاصة لبنان والأردن ومصر وتركيا)، وفي الإعداد لسوريا ما بعد الصراع،

- الالتزام بتحقيق هدف إعادة توطين 100000 لاجئ سوري بالولايات المتحدة، بشرط فحص بياناتهم وتحديد الأولويات بناءً على مستوى الضرر الواقع بهم لمساعدة هؤلاء السوريين المعرضين لأكبر الأخطار وإثبات الولايات المتحدة لزعامتها في بذل الجهود لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية غير العادية وإظهار الدعم للحكومات في الشرق الأوسط وأوروبا التي تستضيف ملايين اللاجئين السوريين؛

- تخصيص موارد كافية لوزارة الأمن الداخلي وغيرها من الوكالات التي تفحص البيانات الفردية للاجئين الذين يتم النظر في إعادة توطينهم، ليُتاح لهذه الوكالات معالجة الطلبات على وجه السرعة وإجراء تحريات أمنية على خلفيات المتقدمين لتسهيل إعادة توطين اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة دون المساس بالأمن القومي للولايات المتحدة،

- النظر في إصدار إعفاء للاجئين السوريين الذين دعموا مجموعات متمردة تساندها الولايات المتحدة أو قدّموا "الدعم" لمنظمات إرهابية بالقوة أو تحت الإكراه من شرط توفر "الدعم المادي" الموجود في قانون الهجرة الأمريكي وتطبيق الإعفاءات القائمة بشكل صحيح حتى لا يُمنع من برنامج الولايات المتحدة للاجئين بطريق الخطأ السوريون الذين لا يمثلون خطرًا على الولايات المتحدة ويفرون من نظام الأسد أو من الجماعات الإرهابية.

ينبغي على الكونجرس الأمريكي القيام بما يلي:

- تضمين شرط في فاتورة الاعتمادات المالية للبرامج ذات الصلة ووزارة الخارجية والعمليات الأجنبية في السنة المالية 2017 يسمح للحكومة الأمريكية برصد أو تخصيص أموال للمساعدة العينية في حالة الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو في قضايا جرائم الحرب المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية على أساس كل حالة على حدة وعندما يكون تقديم هذه المساعدة في المصلحة الوطنية.